د. فاتح محفوظ أولوغول Fatih Mahfuz Ulugöl

جامعة كوجا أيلي – تركيا

ظاهرة التخفيف في اللغة العربيّة من الناحية الصرفية

الأستاذ المشارك فاتح أولوغول (Doç. Dr. Fatih ULUGÖL)

المدخل

إحدى المجالات العديدة التي يتجلى فيها مبدأ التيسير اللغةُ التي هي وسيلة الاتصال الأكثر شيوعًا بين الناس. وبما أن الناس يجب أن يتواصلوا باستمرار، فقد لاحظوا مبدأ السهولة في استخدام اللغة في كل فرصة. وعندما نفحص العربية من حيث اللغة وعلم الصرف وعلم النحو، يتبين بسهولة أن من تحدّث بهذه اللغة يولون أهمية لظاهرة التخفيف في اللغة. ومن المعروف أن العرب طبّقوا مبدأ التخفيف والتيسير في جوانب عديدة، مثل اختيار الحروف التي تكوّن الكلمات وترتيب هذه الحروف ونطقها. فلننظر مثلًا إلى أكثر الحروف المستخدمة في الكلمات العربية، فنجد أن أكثرها الحروف المذلقة، أي التي يخرج بعضها من ذلَق اللسان أي طرفه، وهو الراء واللام والنون، وبعضها يخرج من ذلق الشفة وهو الفاء والباء والميم. وهذه الحروف ستة التي جمعها الحافظ ابن الجزري (833 هـ) في المقدمة والطيبة في قوله: "فِرَّ مِنْ لُبِّ" لم تسمّ الحروف المذلقة إلا لخفتها وذلاقتها، وسرعة النطق بها. وهذه الحروف استخدمت في الكلمات الرباعية والخماسية خاصة لثقلهما بالنسبة إلى الكلمات الثلاثية لتخفيف الكلمة، ولذلك لا تكاد تجد كلمة فوق الثلاثية ولا يوجد فيها حرف من هذه الحروف. وهذا يدل على أن العرب عندما وضعوا الكلمات أخذوا يسر نطقها بعين الاعتبار. قال الخليل: "فإن وَرَدَتْ عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة مُعرَّاةً من حروف الذَلَق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة، ليست من كلام العرب؛ لأنك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلا وفيها من حروف الذَلَق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر."[1]

وكذلك الحال عندما ننظر إلى هذه المسألة من منظور علم الصرف، فمثلًا عندما نبحث عن الحذف، سنتبين بوضوح مدى أهمية التخفيف ومدى انتشار استخدامه في اللغة العربية. وقد قام العرب بهذه المهمة

إلى أعلى درجة ممكنة في تسهيل اللغة عن طريق حذف الحركات في الكلمة أحيانًا، وحذف الحروف أحيانا أخرى، وعندما لم يحذفوا الحركة، فضّلوا الحركة الخفيفة في الأماكن الثقيلة.

وعندما ننظر إلى علم النحو، فلا يختلف الحال فيه، فمن أمثلة ما يدل على أن العرب اهتموا بإيجاد التخفيف في الجمل علاماتُ الإعراب، ومعلوم أنهم استخدموا بعض العلامات لتمييز الفاعل من المفعول به مثلًا، فرفعوا الفاعل ونصبوا المفعول، وكما هو معروف فإن الضمة التي هي من علامات الفاعل، هي حركة أثقل من الفتحة التي هي من علامات النصب. فالسبب الذي جعلهم يُعطون علامة الرفع للفاعل ويعطون علامة الفتح للمفعول التخفيفُ؛ لأنه لا يوجد في الجملة إلا فاعل واحد، مع أنه من الممكن أن يوجد فيها العديد من المفاعيل. ولهذا السبب، تُعطى الحركة الثقيلة إلى الفاعل في الجملة؛ والحركة الخفيفة إلى المفاعيل، حتى لا تكون الجملة ثقيلة بوجود الحركات الكثيرة الثقيلة، وكذلك هدفوا إلى إقامة التوازن بين الثقل في الجملة.[2]

وهذا وما أشبهه كله يدل بوضوح على وجود التخفيف في اللغة العربية وضعًا واستخدامًا، فها نحن سنتحدث عن جانب من جوانب التخفيف، وهو من جانب الإعلال المقرر في فن التصريف.

التخفيف لغة واصطلاحا:

التخفيف مصدر قياسي للفعل "خَفَّفَ" وهو مزيد الثلاثي "خفّ يخفّ" من باب ضرب، والمصدر منه خَفّ وخِفّة، والخفّة في اللغة كما قال ابن منظور: ضد الثقل والرجوح، يكون في الجسم والعقل والعمل. خَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وخِفَّةً: صار خفيفًا، فهو خفيف وخُفاف، بالضم، وقيل: الخفيف في الجسم، والخُفاف في التوقد والذكاء، وجمعها خِفاف. وقوله عز وجل: انفروا خفافًا وثقالًا... والتخفيف: ضد التثقيل."[3]

وأما في الصناعة فيمكن أن نعرّفه –مستقين مما رشّ أهل هذا العلم– بأنه رفع الثقل الموجود في الكلمة بسبب الحروف أو الحركات عن الكلمة بطريق القلب أو الإسكان أو الحذف أو الإبدال أو الإدغام.

في الواقع، لا يبدو من الممكن تعريف كل من الخفة والثقل بشكل مستقل؛ لأن تحديد وتعريف كل منهما يعتمد على حدود الآخر وتعريفه. إن كون فهم الخفة والثقل معتمدًا على مشاعر المتحدث يؤدّي أيضًا إلى بعض الصعوبات في رسم حدودهم، لكن رغم كل هذا، حاول علماء اللغة تحديد العوامل المسبّبة للصعوبة، بناءً على بعض الكلمات التي يصعب نطقها.

بعض العناصر التي تجعل النطق صعبا

قد يشعر المتحدث بصعوبة في نطق بعض الكلمات، وهذا الشعور يخلق الحاجة إلى التخلص من الموقف الذي يخلق الصعوبة، فهناك عوامل مختلفة تجعل نطق الكلمات صعبا، وفيما يلي بعض منها:

1. ثقل الحركة على حروف العلة، كثقل الكسرة والضمة على الواو والياء في آخر الكلمة، فالضمة في يَسْمُوُ ويَجْرِيُ، والكسرة في القاضِي والهادِي حركتان حذفتا من الحرف الأخير لثقل نطقهما، فصارت الكلمات يَسْمُو ويَجْرِي والقاضي والهادي.[4]
2. اجتماع الأمثال من الحروف، مثل اجتماع الألفين مع توسّط الهمزة بينهما، وهذا اجتماع يقتضي قلب الهمزة ياء، وذلك مثل خطايا وقضايا، وأصلهما خطاءا وقضاءا.[5]
3. التقاء الساكنين، يعتبر هذا الالتقاء أمرا متعذّرا وليس ثقيلا فقط. وقد تخلص منه العرب إما بحذف أحد الساكنين أو بتحريك الساكن الأول من الحرفين الملتقيين.
4. ثقل الحروف المتقاربة في المخرج في حالة اجتماعها، مثل كلمة مُسْتَشْزِرَات وهُعْخُعٌ.
5. اجتماع الكلمات المتنافرة، مثل قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر ... وليس قرب قبر حرب قبر.[6]

الخفة والثقل بين أنواع الكلمة

تطرّق اللغويون مسألة الثقل والخفة بين أنواع الكلمات، وتم إنشاء البنية التحتية الفلسفية للغة العربية حول هذه المسألة في الفترات المبكرة، فمثلاً ذكر سيبويه (ت 180 هـ) أن الأفعال أثقل من الأسماء، وأكّد على بعض أسباب ذلك[7] كما سنتناوله لاحقًا.

ويمكن عرض بعض أنواع الكلمات الخفيفة والثقيلة بنسبة بعضها إلى بعض على النحو التالي:

1. الأفعال مثل ضرب ويضرب أثقل من الأسماء مثل زيد وضارب.
2. والصفات المشتقة مثل ضارب ومضروب أثقل من الأسماء الجامدة مثل زيد وعمر.
3. والأسماء ذوات المعاني مثل العِلم والضرب أثقل من أسماء الذات مثل بكْر وبشْر.

والآن سنذكر هذه الثقل والخفة بالتفصيل:

1. الأفعال أثقل من الأسماء

وقد ذكر علماء اللغة أن الأفعال أثقل من الأسماء. السبب الأهم الذي يجعل الأفعال أثقل من الأسماء هو المعاني والامتدادات التي سماها أبو البقاء العكبري في كتابه "مسائل خلافية في النحو" مدلولاتِ الفعل ولوازمَه حيث قال: ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك.[8] أي الأفعال تحتاج دائمًا إلى اسم أي فاعل، لدرجة أنه بدون هذا الاسم لا يمكن له وحده أن يكون كلامًا. وأما الأسماء فيمكن أن تشكّل الكلامَ بدون الحاجة إلى الفعل. فمثلاً الفعل

نَصَرَ يحتاج إلى اسم يُحدث هذا الفعل. وبالإضافة إلى ذلك، فالفعل يحتاج أيضًا إلى اسم آخر أي مفعول متأثر بهذا الفعل. وفي حين أن الأفعال تحتاج إلى الأسماء بهذه الطريقة، فإن الأسماء قد لا تحتاج إلى فعل، كما في مثال عبد الله أخونا.[9]

علاوة على ذلك، فإن الشيء الوحيد الذي يدل عليه الفعل ليس الفاعلَ والمفعول به، بل يدل أيضًا على زمان الفعل ومكانه، وأحيانًا يدل على المفعول الثاني والثالث وهلم جرا. ولذلك عندما يُذكر الفعل يفكر العقل في كل هذه العناصر. وهذه دلالة الفعل الذي له امتدادات كثيرة تجعله ثقيلا. أما الأسماء فليس لها هذه الامتدادات. فمثلاً عندما يقال "رجل" لا يفكر العقل إلا في الموجود الذي أطلق عليه هذا الاسم، ولا يدل إلا على مسمى واحد، كلفظة "رجل" فإن معناها ومسماها الذكر من بني آدم، و"الفرس" هو الحيوان الصهال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره. فكلما زادت مدلولات الكلمة ولوازمها التي تجعل العقل يفكر زاد ثقل الكلمة أيضًا. الموقف الذي تصبح فيه الكلمة أثقل مع زيادة المدلولات لا يقتصر على الأفعال؛ فإن الأسماء لها أيضًا ثقل وخفة فيما بينها بسبب هذه المدلولات، فمثلًا هناك فرق بين الاسم "رَجل" وهو نكرة، و"الرجل" وهو معرفة، من حيث الثقل والخفة، فعندما ذكر كلمة رجل نكرة لا يفكر العقل إلا في المسمى الذي يعبّر عنه هذا الاسم، ولكن عندما يُذكر اسم الرجل معرفة يفكر العقل في مسمى هذا الاسم، ولكنه يفكر أيضًا أن هذا الاسم لا يُعنى به أحدٌ ما، بل شخصٌ معيّن فيفكر مَن هو، ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف.[10]

وإلى جانب الأسباب المعنوية التي تجعل الفعل ثقيلا، هناك أيضا أسباب لفظية، وقد نقل السيوطي (ت 911هـ) أن ابن النحاس (ت 698هـ) ذكر في كتابه "التعليقة":

الاسم أخف من الفعل لوجوه:

منها: أن الأسماء أكثر استعمال من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ، وإنما قلنا إنه أكثر استعمالا لأمور:

منها: الأوزان وعدد الحروف، أما في الأصول فإن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، وأما بالزيادة فالاسم يبلغ سبعة وأكثر من ذلك على ما ذكر، والفعل لا يزاد على الستة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة، وأما الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وأصول الأفعال أربعة.[11] وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها: أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم.

ومنها: أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل، ولا كذلك الاسم .

ومنها: أن الفعل تلحقه زوائد، نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث ونوني التوكيد والضمائر، فثقل بذلك.

ومنها: أن الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه، فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقل من الأصل.[12]

2. الصفات أثقل من الأسماء

فكما أن الأفعال أثقل من الأسماء بحسب المعنى من حيث اقتضائها الفاعل والمفعول وعملها الرفع والنصب كذا المشتقات والصفات من الأسماء أثقل من الأسماء الذوات لتضمنها معنى الفعل؛ لأنها تقتضي الفاعل والمفعول والعمل، فهي مثل الأفعال محتاجة إلى الغير فتكون أثقل من الأسماء، تقول زيد يضرب عمرا وزيد ضارب عمرا، فكما أن "يضرب" يرفع الضمير "هو" وينصب "عمرا" كذا يرفع "ضارب" الضمير "هو" المستتر وينصب "عمرا"، أي فيحتاج إليهما. ومن هذا الأصل نقول إن "كُوهَى" بالواو اسم طائر ليس بمشتق، كان أصله "كُيْهى" بالياء فأعِلَّ بقلب الياء واوًا، وإن كان الواو أثقل من الياء؛ لأن الاسم المجرد، أي اسم الذات، خفيف فلا يضره ثقلة الواو، ولو كان مشتقا لم يبدل بالأثقل، كما أن "العُلْيَا" اسم التفضيل، مشتق من العُلُوّ، كان أصلها "العُلْوَى"، فقلبت الواو الثقيلة بالياء الخفيفة، لأن الكلمة مشتقة ثقيلة، فأعلّ حرفها الثقيل بالأخف، فأزيلت ثقلة الكلمة به. ونرى كلمة "خُزْوَى"، وهي اسم لمكان، في وزن "عُلْيا"، لم تقلب واوها ياءً؛ لأن الكلمة اسم جامد للذات ليس بثقيل، فلا يحتاج إلى تخفيفها بقلب الحرف الثقيل الحرفَ الأخف.

3. اسم المعنى أثقل من اسم الذات

ونرى أن اسم الذات، وهو الاسم الذي يمكن إدراكه بالحواسّ،[13] يكون أوضح وأسهل في الفهم مقارنة باسم المعنى، وهو الاسم الذي لا يمكن إدراكه بالحواسّ، فمثلًا لا تستوي كلمة "القلم"، وهي اسم الذات، وكلمة "فِكْر"، وهي اسم المعنى، من حيث سهولة إدراكهما وصعوبتهما.[14]

الخفة والثقل بين حروف العلة

العلة في اللغة المرض،[15] أي تغير حالة الصحة. ويقال في اصطلاح علم الصرف للألف والواو والياء حروفُ العلة لتبدلها وتغيرها قلبا وحذفا وسكونا. واختلف أهل اللسان في حكم الهمزة، فقال بعضهم إنها حرف صحيح ليس بحرف علة، وقال بعضهم إنها حرف العلة، والمذهب الثالث إنها شبيهة بحروف العلة.[16] ولكنهم مع اختلافهم هذا اتفقوا على إدراج الهمزة في حروف العلة، لأنها قد تتعرض للتغيرات التي تتعرض لها حروف العلة من قلب وحذف وإسكان.

قال أهل اللغة إنّ أخف حروف العلة الألف وتعقبها الياء فالواو.[17] فإذا وجدت الواو في الكلمة وأريد تخفيفها بالقلب قلبت الواو ألفا أو ياء، وإذا وجدت فيها الياء قلبت ألفا. وأما ما ورد خلاف ذلك فبسبب من الأسباب التي سنذكرها في موضعه إن شاء الله تعالى.

ولا بد من ذكر ثقلة الهمزة أيضا، لأنها كما ذكرنا عرضة لبعض التغيرات، فتقلب أحيانا أحدَ حروف العلة أو تقلبها حروف العلة أحيانا، فذكر العلماء أن الهمزة أثقل الحروف العربية، ولذلك حاولوا إبدالها بحروف العلة أو تسكينها.

ولا نحكم بأن هذه الحروف ثقيلة ويجري فيها قانون الإعلال في كل موضوع، لأنها قد تُعَدُّ خفيفة في بعض المواضع، كما إذا كان الحرف التي قبل الواو والياء ساكنة، مثل ظَبْيٍ ودلْوٍ، ولم يُعلّ فيه؛ لأنه يعدّ خفيفا فلا حاجة إلى التخفيف، وكما إذا كانت الواو ساكنة وكان الحرف الذي قبلها مضموما، أي من جنسها، كانت خفيفة لا ثقيلة كما في يُورَثُ.

وقد تكون الخفة والثقلة في حروف العلة بحسب موضعها في الكلمة وتَقَارُنِها بحرف آخر وبحسب حركتها ونحوها من الأسباب، فتؤثر في إعلالها بنوع مخصوص، فالحرف الخفيف قد تقلب بحرف آخر أثقل منها لعارض جعلها أثقل من الحرف المنقلب إليها (أي الهمزة مثلا)، فلا يقال إن هذا مخالف لغاية الإعلال وفائدته من حيث إنه يجري في الكلمة للتخفيف، فكيف يحصل بتبديل الحرف الخفيف بأثقل منه؟ فالحرف الخفيف أصلا قد يكون ثقيلا لعارض، فينقلب إلى حرف أثقل منه أصلا، كما في هذه المواضع:

أ. مقارنة حرفي العلة من جنس واحد. فمثلا إذا وقع في أول الكلمة واوان متحركتان قلبت الواو الأولى همزة مع كونها أثقل من الواو، مثل صيغة جمع المكسر للمؤنث من اسم الفاعل لوعد يعد، فالقاعدة فيها أن يكون على وزن فواعل، نحو وَوَاعِد بالواوين، لكن تقلب الواو الأولى همزة، ويقال أَوَاعِد؛ لأن وجود الواوين في أول الكلمة متحركتين جعل الكلمة أثقل، فالواو في هذه الحالة أثقل من الهمزة، ولذلك قلبت الواو الأولى همزة للتخفيف.

ب. تحمل حرف العلة حركة تُثقله، فمثلا إذا كان في تلفظ الكلمة عسر وثقلة بسبب حركة الحرف، كما إذا كانت الواو في الكلمة مضمومة بضمة أصلية ليست بعارضة مثل ضمة الإعراب، بل كانت لازمة للكلمة، قلبت الواو همزة جوازا؛ لأن الواو في حكم ضمتين فبكونها مضمومة اجتمعت ثلاث ضمّات فتصير الكلمة ثقيلة، فتقلب الواو همزة، كوُجُوه جمع وَجْه وأَدْؤُر جمع دار وقُؤُول للمبالغة بمعنى كثير القول، قلبت الواو فيها همزة فصار أُجوها وأَدْئُرا وقُؤُولا، وكذا إذا كانت الواو في أول الكلمة مكسورة تثقل الكلمة على اللسان وإن لم تكن مثل ثقلة الضمة، كوِشاح ووِسادة، فتقلب همزة جوازا، فتصير إِشاحا وإِسادة. وقد يقال لم لم تقلب الواو ياء مع أن الياء أخف من الهمزة فيجاب بأن الياء في حكم الكسرتين، فإذا كانت مكسورة حصلت ثلاث كسرات، فهي أثقل من الهمزة.

ت. وجود الحرف في موضع مخصوص من الكلمة وتحركها بحركة مخصوصة، وهذا مما يكون سببا لتبديله بحرف أشد ثقلا منه، فالواو والياء ضعيفتان في تحمل الحركة، والألف لا تتحملها أبدا، وأيضا آخِر

الكلمة أثقل بالنسبة إلى أولها؛ لأن الثقلة تبدأ من أول الكلمة فتتزايد إلى آخرها، فلذلك إذا أريد تخفيف الكلمة بالإعلال يبدأ من آخر الكلمة، فإذا وقعت الواو والياء بعد الألف الزائدة في طرف الكلمة قلبت همزة، كسماء ورداء، فإن أصلهما سماو ورداي، فالسبب في قلب حرف العلة همزة أنها ضعيفة في تحمل الحركة بخلاف الهمزة، وأيضا فإن العرب يرى الوقف على الواو والياء ثقيلة.

الخفة والثقل بين الحركات

التلفظ بالحروف في اللغة العربية إنما يكون بالحركات الثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة. وتوجد الفرق بينها في الخفة والثقلة بنسبة بعضها إلى بعض، فالفتحة أخف من الكسرة والضمة، والكسرة أخف من الضمة، فالضمة أثقل الحركات. إنما قلنا الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لَهَا، وتليها الكسرة لتحرك الشّفة لَهَا بِخلاف الفتحة؛ إذ لا تحرّك معها.[18]

إن المناسبة بين خفة الحركات وثقلتها وبين حروف العلة ظاهرة، فكما أن الواو أثقل حروف العلة فجزئها التي هي الضمة أثقل الحركات، وكذلك الألف أخف حروف العلة فكذا جزئها التي هي الفتحة أخف الحركات،[19] فبهذه المناسبة نقول الضمتان أثقل من الكسرتين، والكسرتان أثقل من الفتحتين، فبسبب الثقلة من تعاقب الضمتين في كلمة واحدة، مثل رُسُلٍ وجُمُعة وعُنُقٍ وأُذُنٍ يسكّن الحرف الثاني جوازًا، ويقال رُسْلٌ وجُمْعة وعُنْقٌ وأُذْنٌ، وكذا تحصل الثقلة في تعاقب الكسرتين في الكلمة، مثل إِبِل فيسكن الحرف الثاني من المكسورين فيقال إِبْلٌ بسكون الباء، أما الفتحة فخفيفة على اللسان، فلا تحصل الثقلة حين تعاقبهما في الكلمة، فلا يسكن منهما أحد كجَمَل وقَلَم.[20] وهذا التخفيف الذي يحصل بحذف الحركة لا يختص بتعاقب الضمتين والكسرتين، بل من العرب من يحذف الحركة في غير المواضع التي ذكرت، ففي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم مع حذف إحدى الضمتين والكسرتين المتواليتين يحذف أيضًا حركة العين من وزن فَعِل نحو فَخِذٌ وشَهِدَ ومن وزن فَعُل نحو عَضُد وكَرُمَ، فيقال فَخْذٌ وشَهْدَ عَضْدٌ وكَرْمَ.[21]

فتبين من ذلك كله أن العرب إنما أجرَوا هذه التغييرات على الكلمات لأجل تخفيف نطق الكلمات التي فيها صعوبة على اللسان. وإن أكثر ما نجد فيه هذا التخفيف هو حروف العلة، فالتغييرات التي تحصل في تلك الحروف من قلب وحذف وتسكين تسمى إعلالا، ولذلك لا بد من ذكر شيئ من الإعلال بأنواعها وقواعدها.

الإعلال

الإعلال في اصطلاح الصرفيين هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسْكانه، أو حذفه.[22] وألحقت الهمزة بحروف العلة في الإعلال كما ذكرنا. فقد فُهم من التعريف أن التغيير لا يسمى إعلالا إلا إذا كان للتخفيف، فلذلك لا يسمى الحذف في نحو لم يدع إعلالا؛ لأن الواو لم تحذف لأجل التخفيف بل للإعراب،

ولا يسمى أيضًا التغييرات في المثنى وجمع السلامة المذكر نحو مسلمان ومسلمَيْن، ومَسلِمُون ومسلِمِين، فإن ذلك للإعراب لا للتخفيف.[23] أما حذف الواو في مثل يَعِدُ، وكان أصله يَوْعِد، فيسمى إعلالا، لأن تلفظ الواو بين ياء المضارعة المفتوحة والكسرة ثقيل على اللسان فيعلّ بالحذف للتخفيف، وكذلك الرّامِي اسم الفاعل من رَمَى يَرْمِي، وأصله الراميُ بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء فأعِلَّ بحذف الضمة للتخفيف. وكذلك الفعل رَضِيَ وكان أصله رَضِوَ، فوقوع الواو في آخر الكلمة بعد الكسرة ثقيل على اللسان فتخفف بقلبها ياء.

الأصل في الإعلال أن يُجرى على الفعل لا الاسم، لأننا قلنا إن الغرض من الإعلال هو التخفيف، وقلنا إن الأفعال أثقل من الأسماء، فالأولية إذًا في الإعلال للأفعال، أما الأسماء فتابعة فيه للأفعال، فإذا وجد الإعلال في الفعل وجد في الاسم أيضا، وإذا لم يوجد في الفعل لا يوجد في الاسم أيضا،[24] فمثلا الفعل قَوَمَ أعلَّ بقلب واوه ألفا فصار قَامَ، فكذا أعلّ في اسم فاعله الذي أصله قاوِمٌ، فأعلّ بقلب واوه همزة فصار قائما، وفي مصدره الذي هو قِوام، فأعلّ بقلب واوه ياء فصار قياما. أما الفعل الذي لم يُعلّ فلم يعلّ في الأسماء المشتقة منه، فالفعل عَوِرَ مثلا لم يعلّ في واوه، وكذا لم يعلّ في مصدره، فقيل عَوَرٌ، ولا في الصفة المشبهة منه، فقيل أَعْوَر. وكذا لا يوجد الإعلال في مثل الفعل لَاوَذَ، ولذلك لا يعلّ مصدره، فيقال لِواذ بلا قلب، فلا يقال لِيَاذ.

أنواع الإعلال

وأنواع الإعلال ثلاثة.

الأول: القلب، وهو قلب أحد حروف العلة من الواو والياء والألف وما ألحق بها وهو الهمزة حرفًا أخرى منها. ويقال له الإعلال بالقلب. مثل قلب الواو في قَوَل وقلب الياء في بِناي ألفًا في الأول وهمزةً في الثاني.

والثاني: الحذف، فيقال لحذف إحدى حروف العلة أو الهمزة في الكلمة الإعلال بالحذف. مثل حذف الواو في يَعِدُ وحذف الهمزة في يُكْرِمُ.

الثالث: الإسكان، وهو إسكان حرف العلة بحذف حركتها أو نقلها إلى الحرف الذي قبله، ويقال له التسكين أيضًا، فهو كما علم من تعريفه نوعان: الأول يكون بحذف حركة حرف العلة كما في يمشِي، فأصله يمشيُ بضم الياء مثل يَجلِسُ، فَأُعِلَّت بحذف ضمة الياء. والثاني يكون بنقل حركته إلى ما قبله كما في يَقُومُ، فإن أصله يَقْوُمُ بضم الواو كيَكْتُبُ، فنقلت حركتها إلى القاف، فبقيت ساكنة.

1. الإعلال بالقلب

الإعلال بالقلب له أقسام عشرة، فهي قلب الواو والياء ألفا، وقلب الواو ياء، وقلب الياء واوا، وقلب الألف واوا، وقلب الألف ياء، وقلب الواو والياء همزة، وقلب الألف همزة، وقلب الهمزة ياء، وقلب الهمزة واوا، وقلب الهمزة ألفا. فكل ذلك أثبت قواعدَه علماءُ اللغة بالاستقراء، وعدد هذه القواعد تصل إلى نحو خمسين قاعدة، سنذكر من كل قسم قاعدة:

الأولى: إذا كانت الواو والياء متحركتين وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، نحو دَعَا، وكان أصله دَعَوَ مثل كَتَبَ، ونحو رَمَى، وكان أصله رَمَيَ مثل ضَرَبَ.[25]

الثانية: إذا كانت الواو ساكنة غير مشدّدة وكان ما قبلها مكسورا قلبت ياء، نحو مِيزان، وكان أصله مِوْزان من الوزن.[26]

الثالثة: إذا وقعت الياء ساكنة غير مشدّدة وكان ما قبلها مضموما قلبت واوا، نحو مُوقِن، وكان أصله مُيْقِنا.[27]

الرابعة: إذا وقعت الألف بعد الضمة قلبت واوا، نحو قُوتِلَ مجهول قَاتَلَ، وكان أصله قُاتِلَ.[28]

الخامسة: إذا وقعت الألف بعد الكسرة قلبت ياء، نحو مَصَابِيح جمع مكسّر للمِصْبَاح، وكان أصله مَصَابِاح.[29]

السادسة: إذا تطرفت الواو والياء بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو سماء وبناء، وأصلهما سماوٌ وبِنايٌ.[30]

السابعة: إذا وقعت الألف طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة، نحو حَمْرَاء، وكان أصله حمرا.[31]

الثامنة: إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما مكسورة والثاني ساكنة قلبت الثانية ياء، نحو إيمان مصدر آمَنَ يُؤْمِنُ، وكان أصله إِئْمَانا.[32]

التاسعة: إذا اجتمع في أول الكلمة همزتان مفتوحتان أو كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة قلبت الثانية واوا، نحو أُوَامِل جمع التكسير ل "آمَل"، وهو اسم التفضيل للفعل أَمَلَ يَأْمُلُ، وكان أصله أَآمِل.[33]

العاشرة: إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة والأولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة قلبت الثانية ألفا، نحو آمَنَ وهو الفعل الماضي من باب الإفعال، ومجرده أَمِنَ، وكان أصل آمَنَ أَأْمَنَ مثل أَكْرَمَ.[34]

2. الإعلال بالحذف

الإعلال بالحذف أحد طرق الحذف كما ذكرنا، وأكثر ما يتعرض حرف العلة للحذف حين كونه ساكنا مقرونا بحرف ساكن آخر، ويسمى ذلك *التقاء الساكنين* أو *اجتماع الساكنين*. والتقاء الساكنين لا بد من الخلاص

منه إلا عند هذه المواضع:[35] الأول: أن يكون أول الساكنين حرف اللين والثاني مدغمًا في الحرف الذي بعده، نحو دابَّة ومادَّة وتَمادَّ وتُمُودَّ وضالِّين وخُوَيْصَّة (مصغّر خاصّة). والثاني أن يكون في الأسماء غير الداخلة في التركيب، مثل تعداد أسماء الحروف كجِيمْ وصَادْ، ومثل الأسماء غير الداخلة في التركيب، نحو زَيْدْ وبَكْرْ وبِشْرْ. والثالث: أن يكون عند الوقف، فيقال يَعْلَمُونْ وينصرونْ وبالعَدْلْ بإسكان الحرفين. ويسمى هذا الالتقاء *التقاء الساكنين على حده*.

ولا يجوز التقاء الساكنين في غير المواضع المذكورة، ويسمى *التقاء الساكنين على غير حده*، فلا بد من التخلص من هذه الحالة، إما بتحريك أحد الساكنين وإما بحذف أحدهما. وعند اجتماع حرف العلة مع حرف ساكن آخر يحذف حرف العلة. نحو قُلْ لِأمر الحاضر من قال يقول. أصله قُولْ، فالتقى الساكنان، الواو واللام، فحذفت الواو.

وللحذف بضع قواعد أيضًا، سنذكر بعضًا منها.

الأول: إذا وقعت الواو بين فتحة حرف المضارعة وبين الكسرة حذفت.[36] نحو يَصِفُ، فكان أصله يَوْصِفُ مثل يَجْلِسُ، فحذفت الواو تبعًا لهذه القاعدة.

الثاني: إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الأخيرة.[37] فاسم التصغير من عَطاءٍ عُطَيْاءٌ بالياء بعده ألف فهمزة، فقلبت الألف بعد ياء التصغير ياءً تبعا لقاعدة الإعلال الأخرى وهي قلب الألف الواقعة بعد ياء التصغير ياءً، فصارت الكلمة عُطَيْيِئٌ باليائين الساكنتين، فانقلبت الهمزة واوًا، لأن أصلها كانت واوًا وقعت بعد ألف زائدة فانقلبت همزة تبعا لقاعدة الإعلال،[38] فحينما قلبت الألف الزائدة ياءً عادت الواو إلى أصلها، فصارت الكلمة عُطَيْيِوٌ. والأصل في الاسم المصغر من الرباعي أن يكون على وزن فُعَيْعِل بكسر ما بعد ياء التصغير، فكُسرت يائه الثانية فصارت الكلمة عُطَيْيِوٌ، فأُدغمت الياء في الياء، فصارت الكلمة عُطَيِّوٌ، فوقعت الواو في طرف الكلمة مع كسر ما قبلها فقلبت ياء،[39] فصارت الكلمة عُطَيِّيٌ، فحذفت الياء الأخيرة لثقلها على اللسان فصارت عُطَيٌّ.

3. الإعلال بالإسكان

وقد قام العرب بحذف حركة حرف العلة لتخفيف الكلمة في بعض المواضع، وذلك يكون بطريقين؛ لأنهم يُسكنون الحرف إما بحذف حركة حرف العلة وإما بنقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها، ويقال للطريق الأخير *الإعلال بالنقل*. وللإسكان أيضًا قواعد، ومنها:

الأول: إذا وقعت الواو والياء لام الكلمة مضمومة أو مكسورة وكان ما قبلهما مضموما أو مكسورا أسكنتا.[40] نحو يَغْزُو مضارع غَزَا، وكان أصله يَغْزُوُ كيَنْصُرُ بضم الواو مع ضم ما قبلها، فأسكنت الواو بحذف حركتها

فصار الفعل يَغْزُو. ونحو يَرْمِي مضارع رمَى، وكان أصله يَرْمِيُ كيَضْرِبُ بكسر الياء مع كسر ما قبلها، فأسكنت الياء بحذف حركته فصار الفعل يَرْمِي. وكذلك الغازِي والرامِي في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب فلا يُعلّ، ويقال لن يغزُوَ ولن يرمِيَ ورأيت الغازِيَ والرامِيَ.

والثاني: إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حرف العلة،[41] نحو: يَقُومُ ويَبِينُ، وكان أصل يَقُومُ يَقْوُمُ مثل يَنْصُرُ، وأصل يَبِينُ يَبْيِنُ مثل يَضْرِبُ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، وهو قاف يقوم وباء يبين، فسكنت الواو والياء.

الخاتمة

إن المتحدث باللغة العربية قد يواجه مشقة في نطق بعض الكلمات. وبما أن المشقة تجلب التيسير دائما، فمن المفهوم تلقائيا أن السبب الذي يجعل العرب يشعرون بالحاجة إلى تغيير بعض الكلمات هو التخفيف. إن معيار فهم الصعوبة التي تحدث أثناء التحدث هو شعور المتحدث أثناء حديثه. وليس من السهل على هذا المعيار المجرد أن نعبّر بشكل ملموس عن بعض الصعوبات التي نشعر بها. ومع ذلك، فإن اللغويين الذين يقومون بالأبحاث على الكلمات قاموا بجمع الكلمات ذات الصعوبة في النطق، وحددوا الميزات المشتركة في هذه الكلمات، وفحصوا أيّ من هذه الميزات تجعل الكلمة صعبة النطق. وما فعله علماء اللغة لتحديد كيفية إزالة هذه الصعوبات عند العرب هو الوصول إلى الحالة الأصلية للكلمة قبل التغيرات التي حصلت فيها. ومن أجل العثور على الشكل الأصلي للكلمات قاموا بمقارنة تلك الكلمات بكلمات أصلية لم يتغير أصلها. وفي هذه المرحلة، أصبح من الواضح مدى أهمية عمل اللغويين على تحديد أصول الكلمات وصيغها. وثانيا، بعد كشفهم عن الشكل الأصلي للكلمات قارنوا بين الشكل الأصلي والشكل النهائي للكلمات أي الشكل الذي يستخدمه العرب، وقد أثبت اللغويون أن هذه التغييرات حدثت ضمن نظام معين، وكشفوا عن المبادئ الأساسية لهذا النظام، ونتيجة لذلك، عبّروا عن التغييرات بالقواعد. وهكذا كشفوا منطق اللغة من جهة، ومن جهة أخرى نظّموا اللغة بالتقعيد لمن أراد تعلم اللغة العربية.

إن تحديد التخفيف في نطق الكلمة في كل تغيير حدث في الكلمة يكشف أن الموضوع يدور دائما حول ظاهرة التخفيف، وحتى عند قلب حرف خفيف نسبيا في الكلمة إلى حرف أثقل، فعند فحص الكلمة بعناية يتبين أن الحرف الأخف أصبح أثقل بسبب مثل مكانه في الكلمة أو الحركة التي يحملها، ولهذا السبب انقلب حرفًا أثقل في الأصل.

الهوامش:

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1431 هـ، 53/1. والبناء الرباعيّ المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يَعْرَى من الحروف الذُلْق أو من بعضها، إلَاّ كلمات نحوا من عشر كأن شواذَّ، ومن هذه الكلمات: العَسْجَدُ والقَسْطوس والقُداحِس والدُعشُوقةُ والهُدْعةُ والزُهْزُقَةُ

2. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ ، 202/1.

3. جمال الدين ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت 1414 هـ، 79/9.

4. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، دار الكتب العربية، بيروت، 1975، 182/3.

5. ينظر الأزهري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، 700/2–701.

6. محمد سمير نجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، بيروت، 1405 هـ، 37.

7. أبو بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 20/1.

8. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992، 116.

9. ينظر سيبويه، **الكتاب**، 21/1.

10. أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦ هـ، 100.

11. ويعني بأصول الأفعال الأربعة ثلاثَ صيغ في الماضي، أي فعَل وفعِل وفعُل، وصيغة المجهول منها، أي فُعِلَ. ينظر سيبويه، **الكتاب**، 12/1.

12. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العربية، بيروت، بدون تاريخ، 323/1–324.

13. المراد باسم العين ما كان شخصا يدركه البصر، كـ"رجل"، و"فرس"، ونحوهما من المرئيات. والمعاني عبارة عن المصادر، كـ"العلم"، و"القدرة"، مصدري "علم" و"قدر". وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر. ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 92/1.

14. أحمد العفيفي، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، 51.

15. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، 1773/5.

16. نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 94/4.

17. ينظر سيبويه، **الكتاب**، 115/4؛ أبو بكر ابن السراج محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ، 341/1.

18. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ، 296/3.

19. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 33/1.
20. سيبويه، **الكتاب**، 114/4-115.
21. سيبويه، **الكتاب**، 113/4.
22. أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، بدون تاريخ، 121.
23. رضي الدين الاستراباذي، **شرح الشافية**، 67/3.
24. رضي الدين الاستراباذي، **شرح الشافية**، 88/3.
25. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995، 302/2.
26. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، 229/2.
27. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 604.
28. ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، 515/2.
29. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 2010، 511/2.
30. المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ، 62/1؛ أحمد الحملاوي، **شذا العرف**، 123.
31. أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007، 583/5.
32. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 2010، 508/2.
33. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 2010، 509/2.
34. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 2010، 509/2.
35. ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، **الشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010، 77.
36. أحمد الحملاوي، **شذا العرف**، 50.
37. محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق علي بو ملحم، **مكتبة الهلال، بيروت، 1993، 254**.
38. المبرد، **المقتضب**، 62/1.
39. أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، **شرح التصريف**، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، 1999، 455.
40. رضي الدين الاستراباذي، **شرح الشافية**، 182/3.
41. الأُشْمُوني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 121/4-122.

المصادر والمراجع

1. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، **الشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010.
2. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
4. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2010.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت 1414 هـ.
6. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
7. أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تحقيق عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.
8. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995.
9. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992.
10. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
11. أحمد العفيفي، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
12. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
13. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، دار الكتب العربية، بيروت، 1975.
14. الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
15. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
16. الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ)، **شرح التصريف**، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، 1999.
17. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
18. الحملاوي، أحمد بن محمد (ت ١٣٥١هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، بدون تاريخ.
19. الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧ هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦ هـ.

20. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق علي بو ملحم، **مكتبة الهلال، بيروت، 1993**.

21. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتب العربية، بيروت، بدون تاريخ.

23. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ.

24. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1431 هـ.

25. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

26. محمد سمير نجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، بيروت، 1405 هـ.